

القوات غير النظامية وأثرها في الأمن المجتمعي (اطار نظري)

أ. د. رشيد عمارة الزيدي

أستاذ في كلية العلوم السياسية في جامعة السليمانية

الكلمات المفتاحية: القوات غير النظامية، ميليشيا، الأمن المجتمعي، الجيش، الامن.

مقدمة

أثارت قضية القوات غير النظامية كثيراً من الجدل والنقاش بين الكتاب والمفكرين حول جدوى هذه القوات وفعاليتها، وما زال الجدل قائماً، ومدى انعكاساتها على الأمن المجتمعي الوطني والإقليمي والدولي؛ لاسيما في الدول ذات التعددية الاجتماعية التي تشهد مجتمعاتها انقسامات اجتماعية وفكرية تحتاج إلى نوع خاص من إدارة التنوع؛ بما يضمن الحقوق ويبعث الطمأنينة والاستقرار لهذه المكونات؛ ويحول دون تعميق الهواجس والمخاوف بينهم.

ذلك لأنَّ القوات النظامية تعد إحدى آليات التآلف والدمج الاجتماعيين؛ فالكثير من الدول تحاول أن تعزز قواتها العسكرية بمختلف المكونات الاجتماعية؛ من أجل أن تصهر المجتمع، وتجد قاسماً مشتركاً يحقق من خلاله الوحدة الوطنية، ويكون أحد السبل لصياغة هوية وطنية مشتركة، وتبرز بهذا الصدد الكثير من الأمثلة في الدول الغربية و الولايات المتحدة على وجه الخصوص؛ فقد جمعت الكثير من الأعراق والطوائف في داخل المؤسسة العسكرية الأمريكية، فضلاً عن ذلك تأتي (إسرائيل) من أكثر الحالات دليلاً وشهادة على استخدام المؤسسة العسكرية لدمج المجتمع الإسرائيلي المعروف بتعددده القومي والجغرافي.

من هنا تبرز إشكالية دراسة القوات غير النظامية ومدى انعكاساتها على الاستقرار المجتمعي الوطني وحتى الإقليمي والدولي؛ لاسيما أن الانقسامات العرقية والطائفية في بعض الدول ذات عمق اقليمي، ويمتد تأثيره إلى دول الجوار.

وتجدر الإشارة إلى أن القصد من نقد القوات غير النظامية في هذا البحث ليس من باب تحديد المساوئ أو التنكيل؛ بل من أجل التصحيح، والإرشاد إلى أفضل السبل؛ و من أجل الاستقرار الوطني، وهنا نسترشد بقول الدكتور عزمي بشارة "إنَّ رجلي النقد لا تقفان على ما يجب أن يكون، بل على ما هو قائم فتحليل الظواهر انطلاقاً من تاريخيتها وإعادة إنتاجها نظرياً، ودحض ما ينتشر من أساطير وأفكار مسبقة هو النقد الذي نقصد، أما الإجراء النقدي الذي

يتلوه فيتحّد من خلال تبين التوتر بين نتائج التحليل وضرورات التحول الديمقراطي^(١).

وهنا تثار التساؤلات الآتية:

ما المقصود بالقوات غير النظامية؟ ما جدوى هذه القوات؟ وما مدى انعكاساتها السلبية والإيجابية في الأمن المجتمعي؟ أ تؤدي إلى مزيد من الدمج أم الانقسام؟ وما انعكاساتها على الأمن المجتمعي الإقليمي والدولي؟

وتحاول الدراسة الإجابة عن هذه الأسئلة وغيرها من خلال اختبار الفرضية الآتية:
" أن القوات غير النظامية وعلى مدى التاريخ قد وظفت سياسيا لصالح فئة من فئات المجتمع، لاسيما في الدول ذات التعددية الاجتماعية، فانعكس ذلك سلبا على الاستقرار السياسي فيها.

ومن أجل الوصول إلى هذه الفرضيات فقد اعتمدت الدراسة على مجموعة مناهج مثل المنهج التاريخي لمعرفة خلفية القوات غير النظامية في التجارب العالمية، فضلا عن المنهج الوصفي لمعرفة هذه القوات، وكيفية تشكيلها، والمنهج القانوني في دراسة الأبعاد الدستورية والقانونية لها، فضلا عن المنهج الوظيفي لمعرفة وظائف القوات غير النظامية ومدى فاعليتها وانعكاساتها على الاستقرار المجتمعي الوطني والإقليمي والدولي.

واستنادا إلى هذه المنهجية فقد تم تقسيم الدراسة على ما يأتي:

الفصل الأول: في ماهية القوات غير النظامية والأمن المجتمعي

المبحث الأول: القوات غير النظامية

المبحث الثاني: الأمن المجتمعي

الفصل الثاني: نشأة وتطور القوات غير النظامية

المبحث الأول: خلفية تاريخية عن نشأة القوات غير النظامية

المبحث الثاني: اثر القوات غير النظامية على الامن المجتمعي

(١) عزمي بشارة، علاقة الجيش بالسياسة، المركز العربي للدراسات والبحوث، قطر ٢٠١٦ متاح على الرابط الآتي:

الفصل الأول:

في ماهية القوات غير النظامية والأمن المجتمعي:

إنَّ تحديد المصطلحات والمفاهيم أمر في غاية الأهمية؛ من أجل سبر غور أية فكرة أو حل أي إشكالية؛ لاسيما تلك الإشكاليات التي تدور حولها الشبهات واختلاف الآراء؛ ومن أجل فك الارتباط المقصود لدراسة القوات غير النظامية والأمن المجتمعي لابد من دراسة كلا المصطلحين على انفراد كما يأتي:

المبحث الأول: ماهية القوات غير النظامية:

ابتداءً لبدء من القول: إنَّ القوات العسكرية بارهاصاتها الأولى، بدأت بعد استكمال الجماعات الإنسانية واقعها المعاشي، وتنظيم شؤونها الخاصة، وأصبحت الوسيلة الفعالة القادرة على الدفاع عن كيان الجماعة في مواجهة الجماعات الأخرى المتصارعة معها، وبرزت أهمية القوات المسلحة وتزايدت بتزايد الصراع بين الجماعات البشرية الأولى، ونجاح بعضها في التوسع على حساب الجماعات الأخرى^(٢).

ويبدو أن القوات المسلحة بشقيها (النظامي وغير النظامي)^(٣)، لم تكن معروفة من وقت بعيد، ولم يجر مثل هذا التمييز بينهما؛ سواء من حيث التجنيد أو البيئة الهرمية لإدارتها؛ بل تشكلت القوات العسكرية من مجرد جماعات قادرة على حمل السلاح يقودها زعيم القبيلة أو العشيرة، أو رئيس المجموعة الاجتماعية؛ بيد أنها أخذت منحى تنظيمياً بظهور الإمبروطوريات الكبرى في التاريخ مثل: (إمبراطورية الفرانكة، والأشوريين والصينيين والفرس والرومان وغيرهم)، وقد واكب ظهور هذه الإمبروطوريات تطور دور الجيش من مجرد أداة لحفظ (الأمن وتوفير الأمان) للمجتمع، والدفاع عنه إلى أداة للتوسع والغزو والمحافظة على المستعمرات في نطاق سيادة الإمبروطورية^(٤).

ونتيجة للمعوقات والمشاكل التي تعرضت لها القوات النظامية، في حروبها المستمرة وبغض

(٢) عبد الله الشريف، دور مؤسسة الحرس الثوري في النظام السياسي الإيراني ١٩٧٩-٢٠١٠، دار الفكر، بلا، ص ٢
(٣) يقصد بالجيش النظامي: أي القوات المسلحة المنظمة في فرق وأسلحة وفيالق وكتائب أو غيرها من التشكيلات المدربة على الطاعة بموجب تراتبية واضحة في تسلسل الأوامر من الجندي وحتى قيادة الجيش، التي تقوم لغرض الدفاع عن دولة، وقد تتدخل أيضاً للحفاظ على استقرارها الداخلي الذي غالباً ما يرتبط به في عصرنا جيش احتياط. وحتى إذا تعزز في الحروب وحالات الطوارئ بقوات تعبئة شعبية وغيرها، تبقى نواته الأساسية قوات نظامية دائمة مؤلفة من ضباط وجنود محترفين خاضعين لقيادة، وتابعين للدولة ينظر في ذلك عزمي بشارة، المصدر سبق ذكره.

(٤) عبد الله الشريف، المصدر سبق ذكره، ص ٢

النظر عن مشروعيتها، برزت الحاجة إلى وجود (قوات غير نظامية) داعمة ومساندة للقوات النظامية، ووضعت لها إطار قانوني يتماشى مع طبيعة النظام السياسي السائد في البلاد وفلسفته الفكرية، واتخذت تسميات عدة منها (ميليشيا^(٥))، والتنظيم المسلح، والجماعة المسلحة، والجيش الشعبي، والحشد الشعبي، والحرس الوطني) وغيرها من التسميات، وكلها تعد قوات غير نظامية؛ لأنها تتشكل من مواطنين، يعملون عادة بأسلوب حرب العصابات، بعكس مقاتلي الجيوش النظامية (الجنود المحترفين^(٦)). كما أنها تتخذ أشكالاً عدة منها على سبيل المثال لا الحصر ما يأتي^(٧):

- قوات تابعة للجيش النظامي كما الحال في الصين أو سويسرا.
- منظمات مسلحة تابعة لأحزاب أو حركات سياسية.

وهي قوات دفاعية يقع تشكيلها من طرف سلطات أو مواطني منطقة سكنية أو جغرافية محددة في إطار جهوي أو ديني وقد تكون مدعومة أو معاقبة من السلطات. وتجدر الإشارة إلى أن القوات غير النظامية تشير إلى "أي قوة لا تخضع إلى القوانين و النظام العسكري"^(٨). وهي بذلك على درجة كبيرة من الشمولية، وتفتقر إلى التحديد والضبط؛ فالقوات تكون غير نظامية ليست لأنها لا تخضع للقانون العسكري وحسب؛ فهي غير محددة من حيث العدد والعدة والتدريب والضبط والربط، والأهم في هذا أنها تفتقر إلى المهنية، وغياب العقيدة العسكرية، وتحركها أهواء ونزعات سياسية وحزبية أو عرقية وطائفية.

وقد وصفها (أو ين اليسون) بقوله "كثيراً ما يستعمل تعبير غير نظامي ليصف مقاتلاً ينتمي إلى مجموعة شبه عسكرية، أو مليشياً، أو فرق تطوع، أو حركة مقاومة منظمة، أو قوة متمردة، وكثيراً ما يكون غير النظاميين مقاتلين غير محترفين، لا يرتدون زياً موحداً، ولا يحملون أسلحتهم علناً عندما يقومون بعملهم، ويمكن لغير النظاميين أن يكونوا جزءاً من قوات البلد

(٥) ويرجع إنشاء الميليشيات إلى فكرة أن واجب المواطن الدفاع عن وطنه، وتطورت هذه الفكرة، حتى بلغت مستوى حماية البلاد من تعسف محتمل للحكومة أو لجيش محترف.

(٦) وتجدر الإشارة إلى أن بعض الدول سعت إلى تكوين مليشيات حتى في قواتها النظامية تحت مسميات (الحرس الجمهوري، الحرس الوطني، والقوات الخاصة، قوات النخبة وغيرها من المسميات) ومحاولة ربطها بشبكة من العلاقات العائلية والقبلية ومنحها صلاحيات واسعة لحماية النظام مما جعلها عنصر موازنة مع الجيش الرسمي، وأمر كهذا لا يقتصر على الجيوش الجمهورية، بل حتى الانظمة الملكية اتبعت سياسة مماثلة بتشكيلها قوات مثل (الحرس الوطني، والحرس الاميري، وغيرها) واخضعت لشبكة من العلاقات والولاءات أيضاً مزيد من التفاصيل ينظر في ذلك منذر سليمان، الجيش والسياسة والسلطة في لوطن العربي " متاح على الرابط:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=17576>

(٧) ميليشيا في الموقع الآتي: <https://ar.wikipedia.org/wiki>

(٨) القوات غير النظامية في الموقع الآتي: <https://ar.wikipedia.org/wiki>

المسلحة، كما هم في سويسرا، إذ يتشكل الجيش كله تقريبا من مليشيات ترندي زيا موحد^(٩). والملاحظ على وصف (أو ين) أنه دمج كل القوات شبه العسكرية والمليشيات والمقاومة وغيرها في القوات غير النظامية، وفي ذلك نوع من العمومية المفرطة، لاسيما فيما يتعلق بقوات الاحتياط والقوات شبه العسكرية، فهي تخضع للقوانين العسكرية، وقياداتها قيادات عسكرية. وهنا تقتضي الضرورة التمييز بين القوات النظامية وغيرها من التسميات التي تتداخل معها في معطياتها المادية والمعنوية، وترتبط مع القوات النظامية بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة، ولعل لأبرز هذه القوات ما يأتي:

- قوات الاحتياط

- القوات شبه العسكرية

وفيما يتعلق بالتفريق بين القوات غير النظامية وما يعرف بقوات الاحتياط، تلك القوات التي تعززها القوات النظامية في الحروب وحالات الطوارئ، صحيح أن كليهما يعتمد على التعبئة الشعبية، وقد تكون غير مدربة بصورة جيدة أو تدريبها ومهاراتها أقل كفاءة من القوات النظامية، بيد أن الفرق بينهما واضح؛ لأن قوات الاحتياط ترتبط بصورة مباشرة بالقوات النظامية، وتعد الأخيرة النواة الأساسية بضباطها وجنودها وخضوعها للقيادة، في حين أن القوات غير النظامية لا تخضع مباشرة إلى القوات النظامية وقياداتها تتمتع بنوع من الاستقلالية وحتى الترتيب الهرمي لها.

أما بخصوص علاقة القوات غير النظامية بالقوات شبه العسكرية، فهي على درجة من التداخل التي يصعب التمييز بينهما، فالقوات شبه العسكرية: (Paramilitary) "تعد قوات وظيفتها وتشكيلاتها تشابه القوات العسكرية النظامية؛ لكنها لاتعد جزءاً من القوات المسلحة مثل قوات حرس الحدود التابعة لقوة الشرطة، وتشمل أي تكوين مشابه للجيش في تنظيمه الداخلي، وإن اختلف في عقيدته العسكرية"^(١٠)، وهي بذلك تلتقي مع القوات غير النظامية، بينما تتمايز فيما بينها على حد قول (كرستيانامانبور) بأن القوات شبه العسكرية "تشمل وحدات مشكلة من مليشيات وفرق تطوع وحتى شرطة تشارك في نزاع مسلح وهذه الوحدات شرعية وفقا للقانون الدولي؛ لأنها تكون تحت قيادة مسؤولة، وتضع شارات مميزة، وتحمل إسلحتها علنا، وتطيع قوانين الحرب وأعرافها"^(١١).

(٩) اوين السون، المقاتلون غير النظاميين، في كتاب جرائم الحرب، ترجمة غازي مسعود، ط٢، داود كتاب، عمان، ٢٠٠٧، ص٣٠٦

(١٠) ميليشيا في الموقع الآتي: <https://ar.wikipedia.org/wiki>

(١١) كريستيان امانبور، المصدر سبق ذكره، ص ٣٠٧ وعرف القوات شبه العسكرية بانها "تشكيل مسلح قانوني غير مندمج في قوة مسلحة نظامية" المصدر نفسه

وبذلك فقد حدد سمتين تميزها من القوات غير النظامية وهما:

١- قيادتها مسؤولة وشرعية

٢- تخضع للقانون الدولي، وتطيع قوانين الحرب وأعرافها

وفي السياق نفسه ذهب الدكتور عزمي بشارة للتمييز بينهما بقوله "تمايزت القوات شبه العسكرية عن القوات غير النظامية، فالأخيرة غالباً ما تكون في خدمة عقيدة أو طبقة أو قضية أو حزب، ويدخل من ضمنها أي فيالق الفرسان اللذين يلبون الدعوة للخدمة العسكرية، ومعهم جنودهم، وينضمون لحملة عسكرية بناء على طلب الملك أو الامبراطور، ويديرون إقطاعية في حياتهم العادية، أو يجبون الضرائب للسلطان، مع أن هذه الأخيرة سميت جيوشاً في الماضي^(١٢). و تجدر الإشارة إلى أن تسميات القوات الشبه عسكرية تتباين من دولة إلى أخرى، ومن أمثلة ذلك في العالم (قوات الجندرية في تركيا، الجيش الأحمر في الاتحاد السوفيتي سابقاً، والباسيج في إيران، والحرس الوطني الجمهوري في البرتغال، وقوات الأمن المركزي في مصر، وقوات الحشد الشعبي في العراق، والقوات المساعدة المغربية في المغرب)، وغيرها^(١٣).

وأخيراً لا بد من التمييز بين القوات غير النظامية والقوات النظامية، فالأول يعتمد عادة على أيديولوجية معينة (دينية أو عرقية أو طبقية معينة)، وهي تخلف بذلك عن القوات العسكرية التي تتبنى عقيدة وطنية بعيدة عن العرقية والطائفية والطبقية، وذلك يعرضهما للتناقض فيما بينهما (القوات النظامية وغير النظامية)، أو الصراع أو التنازع بينهما، ويبقى القول الفصل في ذلك لفلسفة النظام السياسي التي ترجح كفة هذا الطرف على ذلك، وعادة تحاول الأنظمة ترجيح كفة القوات غير النظامية؛ لأنها تتوافق فكرياً معه، وتكون أكثر إيماناً للدفاع عنه.

فضلاً عن ذلك أن القوات النظامية تعتمد على المهنية في أعمالها عكس القوات الأخرى تكون غير مهنية، وربما تجمع في عملها بين مهنة الدفاع ومهن أخرى متنوعة ومتعددة في مختلف شرائح المجتمع؛ فذلك يؤدي إلى أن يفقدها مهنتها؛ وبهذا الصدد نستذكر مقولة أفلاطون عندما حذر من خلط قطاع المال والأعمال بالحراس بقوله: "ليس أضر ولا أبعث على الخجل بالنسبة إلى الراعي من أن يربي ويغذي من أجل حماية قطعانها كلاباً تدفعهم شرابهم وجوعهم، أو أي عادة سيئة أخرى تعوّدوها، إلى التعرض بالأذى للماشية، فيتحولون من كلاب إلى ما يشبه الذئب"^(١٤).

وتجدر الإشارة إلى أن أهم صفة تمتاز بها القوات غير النظامية في النزاعات المسلحة الداخلية، أنهم يفضلون الامتزاج بالسكان المدنيين، مما يعرض المدنيين في الأغلب للخطر عندما

^(١٢) عزمي بشارة، المصدر سبق ذكره

^(١٣) (ميليشيا في الموقع الآتي: <https://ar.wikipedia.org/wiki>)

^(١٤) أفلاطون، كتاب الجمهورية، ترجمة حنا خباز، مكتبة النهضة، بغداد، ١٩٨٣، ص ١١٠

تقوم قوات الحكومة بتدمير قرى وبلدات بأكملها أو تعاقبهم في محاولة منها لتحديد غير النظاميين المتمردين^(١٥).

ويبدو أن القوات غير النظامية في عالم اليوم أخذت تتبنى أشكالاً جديدة وأكثر تعقيداً مما كانت عليه، نتيجة الثورات التكنولوجية والمعلوماتية التي وجدت وسائل ومجالات جديدة للمواجهة لم تكن متوفرة سابقاً، فمما عادت حرب القوات غير النظامية تعتمد على حرب العصابات فحسب، وانما وجدت اليوم ما يعرف باسم "الحرب الهجينة" بنموذج عصري لحرب العصابات حيث يستخدم فيها الثوار التكنولوجية الحديثة وسبل حديثة لحشد الدعم المعنوي والشعبي ويقصد هنا بالتكنولوجيا الحديثة الأسلحة المتطورة، التي استخدمت ضمن تكتيكات حرب العصابات بشكل لم تعد الجيوش النظامية لدى الدول الكبرى قادرة على التمييز فيما إذا كانت تخوض حرب تقليدية أو غير تقليدية. وبشكل متزامن ومتقن، مزيج من الأسلحة التقليدية والتكتيكات غير النظامية، مثل (مهاجمة مدنيين أو هجمات انتحارية) والتصرف الإجرامي في مجال أرض المعركة بمجمله (داخلي وخارجي) من أجل تحقيق أهدافه^(١٦).

وفي السياق نفسه ذهب هنري كيسنجر في كتابه (العقيدة الاستراتيجية الأمريكية ودبلوماسية الولايات المتحدة)، في الإشارة إلى تغيير التحديات العسكرية في النظام الدولي الجديد فأشار إلى أن "الجيوش الجرارة أصبحت عاجزة أمام حروب العصابات، وفقد السلاح غير التقليدي كل فاعلية أمام حروب الأدغال والمدن وتسلل الإرهاب إلى المواقع الحيوية للدول، وكسر الحجز العسكري بسهولة وتهديد أمنها واستقرارها"^(١٧)، وبذلك فإن إشكالية القوات غير النظامية تزداد تعقيداً يوماً بعد يوم وما عاد يمكن تمييزها بشكل واضح عن القوات النظامية، أو حتى عن القوات شبه العسكرية، لتداخل الأساليب المستخدمة لتبرير حماية الأمن المجتمعي، فأربك الأخير، وجعله عرضة للخطر، لاسيما أن بعض القوات والمنظمات أضحت في بعض المناطق أكثر تأثيراً وخطراً، وأكثر فاعلية حتى في العلاقات الدولية من الدول نفسها؛ وأن بعض المنظمات تمارس العنف على المستوى الإقليمي والدولي، التي تدخل فيما يعرف (بالفواعل غير الدول).

وتجدر الإشارة إلى أن الذي نعينه في بحثنا عن القوات غير النظامية تلك القوات المسلحة في خارج المؤسسة العسكرية وترتبط بالنظام السياسي قانونياً، ولا تدخل بضمنها القوات غير النظامية التي لم تؤطر قانونياً، وتشمل الجماعات المسلحة، أو حركات المقاومة، أو الجماعات الارهابية وغيرها.

(١٥) أوين اليسون، المصدر سبق ذكره، ص ٣٠٦.

(١٦) ينظر في ذلك: القوات غير النظامية في الموقع الآتي: <https://ar.wikipedia.org/wiki>

(١٧) هنري كيسنجر، العقيدة العسكرية الأمريكية ودبلوماسية الولايات المتحدة، ترجمة حازم طالب مشتاق، الدار العربية، بغداد، ١٩٨٧، ص ١١٧-١١٩.

المبحث الثاني: الأمن المجتمعي:

إنَّ مفهوم الأمن عامة، والأمن الوطني على وجه الخصوص يعد من المفاهيم الحديثة في حقل العلوم السياسية، وعلى الرغم من حداثة فإنه حظي باهتمام واسع وكبير، وشهد تنظيرات واجتهادات متعددة جعلته متميزا من المفاهيم الأخرى، التي ربما سبقته بالظهور؛ بيد أن هذا الاهتمام الذي اكتسبه مفهوم الأمن الوطني قد زاد من تعقيد إشكاليته وأدخل عليه عنصر الضبابية وعدم الوضوح بسبب تعدد الرؤى والأفكار حوله، ودون الحاجة إلى الولوج في هذه الإشكاليات النظرية فإننا آثرنا الاقتصار على المفهوم البسيط للأمن الوطني بما يخدم الغاية البحثية الجوهرية في الظاهرة قيد الدراسة.

وتجدر الإشارة إلى أن مصطلح "الأمن" يعود استعماله إلى حقبة تاريخية عدة، يمكن القول إنها بدأت مع بداية تشكيل المجموعات الاجتماعية، ولعل أدق مفهوم لـ "الأمن" هو ما ورد في القرآن الكريم في قوله - سبحانه وتعالى: "فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَأَمَّنَّهُمْ مِنْ خَوْفٍ"^(١٨). ومن هنا يفهما لأمن بأنه ضد الخوف، والخوف بالمفهوم الحديث يعني التهديد الشامل، سواء منه الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي، الداخلي منه والخارجي.

أما مفهوم الأمن القومي (National Security) فقد ظهر نتيجة لقيام الدولة القومية في القرن السادس عشر الميلادي؛ وسرعان ما تداخلت معه مصطلحات أخرى مثل (المصلحة القومية والإرادة الوطنية)، وحظي المفهوم بتعريفات عدة لعل من أبرزها ذلك التعريف الذي يرى الأمن القومي بأنه " قدرة الدولة على حماية أراضيها وقيمها الأساسية والجوهرية من التهديدات الخارجية وبخاصة العسكرية"^(١٩)، وأثار موضوع قدرة الدولة تحليلات عدة حول حدودها ونطاقها ليصل الأمر إلى أبعد معانيه في تحديد قدرة الدولة بالقدرة الشاملة، التي تعني حماية الدولة لقيمها ومصالحها من التهديدات الخارجية والداخلية"^(٢٠)، ثم ظهر بعد ذلك تيار من الأدبيات؛ لاسيما بعد الحرب العالمية الثانية يبحث في كيفية تحقيق الأمن وتلافي الحرب، وكان من نتائجه بروز نظريات الردع والتوازن.

(١٨) قریش: ٤، ٥

(١٩) G. John Ikenberry and Anne-Marie Slaughter, Forging a World Of Liberty Under Law U. S. National Security in The 21 St Chancery Final Paper Of the Princeton Project On National Security, Princeton: The Princeton Project Papers Published by The Woodrow Wilson School of Public and International Affairs Princeton University, September 27, 2006, p. 17.

(٢٠) عبد المنعم المشاط، الأمن القومي، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٨، ص١٣.

ولعل من أبرز من أخرج مفهوم الأمن عن أطاره التقليدي هو "روبرت مكنمارا" وزير الدفاع الأمريكي الأسبق وأحد مفكري الاستراتيجية البارزين في كتابه "جوهر الأمن".. حيث قال: "إنّ الأمن يعني التطور والتنمية، سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة". واستطرد قائلاً: "إنّ الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها؛ لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في كافة المجالات سواء في الحاضر أو المستقبل"^(٢١).

ويفسر مكنمار ذلك بأنّ الأمن ليس هو المعدات العسكرية وإن كان يتضمنها، والأمن ليس هو النشاط العسكري وإن كان يشملها، بل الأمن يعني التنمية وبدون التنمية لا يمكن أن يكون هناك أمن، فإذا لم توجد هناك تنمية داخلية أو على الأقل درجة أدنى منها، فإن النظام والاستقرار يصحان أمراً صعباً^(٢٢).

وبذلك اتسع المفهوم، ولم تعد مهددات الأمن هي القوات النظامية التي تعدها الدولة لمواجهة دولة أخرى؛ وإنما اتسع ليشمل أطر أخرى لا ترتبط بالجانب العسكري وحسب، وهو ما عبر عنه لورنس كروب بقوله "يمثل الأمن القومي في مفهومه المعاصر جملة السياسات والإجراءات التي تتخذها دولة لحماية مصالحها البنوية التي يهدد النيل منها وجود هذه الدولة سواء كانت هذه المصالح عسكرية أو سياسية أو اقتصادية أو ثقافية أو اجتماعية"^(٢٣).

وهذا ما دفع باريوزان (Barry Buzan) في دراسته المعنونة "الشعب والدول والخوف" لإيجاد رؤية عميقة حول الدراسات الأمنية تشمل جوانب سياسية واقتصادية ومجتمعية وبيئية وعسكرية، وعبر عنها من منطلقات دولية أكثر اتساعاً، وهذا من شأنه أن يجعل الدول تنخرط في التغلب على "سياسات أمنية مفرطة في التمرکز على الذات" والتفكير بدلا من ذلك بالمصالح الأمنية لجاراتها^(٢٤).

وبذلك تزايد الاهتمام بمستويات أمنية بديلة لمستوى الأمن الدولي مثل الأمن المجتمعي والأمن الإنساني؛ لأنّ ظاهرة الاعتماد المتبادل تؤدي إلى زعزعة المرتكزات التي قام عليها النظام السياسي المبني على أساس الدول بوصفها وحدات رئيسية في العلاقات الدولية وتراجعها أمام أطر سياسية أكثر اتساعاً بالشكل الذي يثري حقل الدراسات الأمنية وحدات ومستويات تحليلية

(٢١) روبرت مكنمارا، جوهر الأمن، ترجمة: يوسف شاهين، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1970،

ص ١٢٥

(٢٢) المصدر نفسه

(٢٣) لورنس كروب، الخليج العربي وإستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، ٢٠٠٦، ص ٣٣

(٢٤) (Barry Buzan, People, States and Fear, London, Harvester Wheatsheaf, 1983, pp. 218-

جديدة^(٢٥).

وبذلك أضحى الأمن الوطني ذا أبعاد ومستويات مختلفة تمتد من أمن الفرد إلى الأمن العالمي، والذي يعيننا بهذ الصد، وبغض النظر عن هذه الاجتهادات والتفسيرات النظرية لمفهوم الأمن، هو مفهوم (الأمن المجتمعي)، في محاولة لمعرفة انعكاسات القوات غير النظامية عليه، فمفهوم (الأمن المجتمعي)، قد شهد هو الآخر تباينات، في التفسير والتحليل بين أمن الأفراد وأمن الجماعات، وبهذا الصد يشير الدكتور مصطفى علوي "تختلف مصادر التهديد على مستوى الفرد وأنواعها ودرجة شدتها من شخص إلى آخر، ومن وقت إلى آخر وتزداد المسألة تعقيدا باتساع دائرة اتصالات الفرد الواحد وارتباطاته المصلحية والمبدئية، كما تزداد الأمور تعقيدا في التحليل أيضا لما لها من فروق فردية في طريقة إدراك التهديد والتعامل معه"^(٢٦).

ونتيجة لذلك برز مفهوم (الأمن الإنساني)^(٢٧)، وبدأت التنظيرات حوله ابتداء من طرح المفهوم في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤، ثم أخذت بعض الدول في تبني المفهوم كأحد أدوات سياستها الخارجية، ومن بينها اليابان وكندا، وفي عام ٢٠٠٤ طرح الاتحاد الأوروبي للاستراتيجية الأوروبية لتحقيق الأمن الإنساني. حتى أمسى من المفاهيم الرئيسة في الأمن.

وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم الأمن الإنساني يتخذ من الفرد وحدته الأساسية في التحليل انطلاقاً من أن أمن الدول على الرغم من أهميته لم يعد ضامناً أو كفيلاً بتحقيق أمن الأفراد، والأكثر من ذلك أنه في أحيان كثيرة تفقد الدولة الشرعية فتتحول ضد أمن مواطنيها. ومن هذا المنطلق برز مفهوم الأمن الإنساني في محاولة لإدماج البعد الفردي ضمن دراسات الأمن، وذلك

^(٢٥) Barry Buzan, op. cit, p. 220

^(٢٦) مصطفى علوي، مفهوم الأمن فترة الحرب الباردة في: هدى ميتكس والسيد صدقي عابدين (محرران)، قضايا الأمن في آسيا، مركز الدراسات الآسيوية، القاهرة ٢٠٠٤، ص ٨. ويبقى الامن المجتمعي الذي تعنى به دراستنا هو عملية خلق توازن فعلي بين الخصوصية (الثقافية/ الدينية اللغوية/ العرقية) و ضرورة بناء منطـق الاندماج القومي للمواطنين في بناء مجتمع تعددي و عادل ينظر في ذلك:

Rob McRae: "Human security in a globalized world" in Rob McRae & Don Hubert, eds. "Human security and the new diplomacy: Protecting perpol,e promoting peace", Montreal: McGill University Press, 2002, Pp. 18_25

^(٢٧) برز مفهوم الأمن الإنساني في النصف الثاني من عقد التسعينيات من القرن العشرين كنتاج لمجموعة التحولات التي شهدتها فترة ما بعد الحرب الباردة فيما يتعلق بطبيعة مفهوم الأمن، ونطاق دراسات الأمن. إذ أثبتت خبرة الحرب الباردة أن المنظور السائد للأمن -وهو المنظور الواقعي- لم يعد كافياً للتعامل مع طبيعة القضايا الأمنية ومصادر التهديد فترة ما بعد الحرب الباردة، والحاجة لتوسيع منظور الأمن ليعكس طبيعة مصادر التهديد فترة ما بعد الحرب الباردة. ينظر في ذلك: خديجة عرفة، تحولات مفهوم الامن-الانسان اولاً <http://www.islamonline.net/arabic/mafahem/2003/09/article01.shtml>

من خلال التركيز على تحقيق أمن الأفراد في داخل وعبر الحدود بدلاً من التركيز على أمن الحدود ذاته، وهو ما جاء انعكاساً لمجموعة كبيرة من التحولات التي شهدتها البيئة الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة، والتي كشفت عن مدى خطورة مصادر تهديد أمن الأفراد وعدم ملائمة الاقترب التقليدي للأمن لتحديد السبل الكفيلة بتحقيق الأمن للإنسان^(٢٨).

والأمر يقتصر على إدراك الأمن الفردي وحسب؛ وإنما حتى على إدراك أمن الجماعة الواحدة أو المجموعات الاجتماعية المختلفة، لاسيما في الدول التي تتشكل من تعدد اجتماعي واسع ومتباين، فمفهوم الأمن يزداد تعقيداً على مستوى الجماعة فيما يتعلق بتعدد الرؤى والمدركات في داخل الجماعة الواحدة بشأن التهديد، وخصوصاً إذا تحول هذا العددي إلى الانقسام وفقدان القدرة على الوصول إلى اتفاق جمعي حول إدراك الخطر ومصادره والقيم المهتدة وترتيبها من حيث الأولوية^(٢٩).

ويبدو أن ذلك أسهم في إيجاد فكرة مفادها أن الأمن القومي له جوانب اجتماعية تعكس العلاقة الوطيدة بينهما، وهذا يتطلب من الدولة تعبئة القوى الاجتماعية باختلاف مراكزها في المجتمع من أجل المشاركة في مواجهة جماعية لتحديات الأمن القومي، فهذه الأخيرة لم تعد مرتبطة بالسياسة الفوقية (القيادة) أو معزولة عن المؤثرات الاجتماعية التي أصبحت وثيقة الصلة بالأمن القومي نتيجة تعقيدات الحياة المعاصرة^(٣٠).

ولا ريب أن هذا الوضع سيلقي بظلاله على الأمن الوطني نفسه، على الرغم من أنه قد يكون في أحد أبعاده خلاصة للتفاعل بين أمن الفرد وأمن الجماعات القائمة داخل المجتمع السياسي لتلك الدولة، إلا أنه يتسع لأبعاد وعناصر أخرى تجعله أكبر من أن يكون مجرد جمع أمن أفراد وأمن جماعته، ليشكل ما يعرف اليوم بالأمن المجتمعي.

وفي هذا الصدد تثار مجموعة من الأسئلة، يتعين تحديد موقف واضح منها، في سياق البحث عن الأمن المجتمعي، لعل من أبرزها ما يأتي:

الأمن لمن؟ لصالح أية قيم؟ في مواجهة أي شكل من المخاطر؟ وما الوسائل المستعملة لتحقيق هذا الأمن؟

وقد تم الإجابة عن هذه الأسئلة وغيرها في المخطط الذي رسمه (Charles Hermann) عن طبيعة العلاقة بين الأمن الدولي والأمن المجتمعي والأمن الإنساني.

^(٢٨) خديجة عرفة، مفهوم وفضايا الأمن الإنساني وتحديات الإصلاح في القرن الحادي والعشرين. <http://www.emasc.com/content.asp?ContentId=2630>

^(٢٩) مصطفى عليوي، مصدر سبق ذكره، ص ١٠

^(٣٠) خيرالدين العايب، الأمن في حدود البحر الأبيض المتوسط في ظلال التحولات الدولية الجديدة، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، معهد العلوم السياسية، 1995، ص 14

مخطط (Charles Hermann)

عن طبيعة العلاقة بين الأمن الدولي والأمن المجتمعي والأمن الإنساني

مؤشرات المقارنة	الأمن الدولاتي	الأمن المجتمعي	الأمن الإنساني
الأمن لمن؟	الدول	المجموعات الأقليات	الأفراد
القيم المهتدة	الوحدة الترابية، الاستقلال	الهوية المجموعاتيية	السلامة، الرفاهية، الحرية
الأمن في مواجهة أية مخاطر؟	المأزق الأمن ي	المأزق المجتمعي	عدم تلبية الحاجات الأساسية للفرد
مصادر التهديد	الدول الأخرى	السلطة، المجتمع، المجموعات الأخرى أو الدول الأخرى (على شكل عنف مباشر أو بنوي)	
وسائل تحقيق الأمن	استخدام القوة العسكرية بشكل منفرد - التسلح وتوازن القوى (الواقعية) - تدخل القوة العظمى لوضع ضوابط على سلوكات الدول - توظيف القوة الاقتصادية	تنسيق استخدام جميع و سائل الضغط لإلزام أطراف النزاع على إيقاف العنف. - العمل على الدروب الثلاثة للدبلوماسية. - التنمية الاقتصادية المتساندة لتحقيق سلام متساند.	استخدام القوة بشكل جماعي. - الضوابط المؤسسية والدمقرطة - التنمية الاقتصادية المتساندة.
دور الطرف الثالث	التدخل بحسب ما تمليه المصلحة الوطنية	التدخل لأغراض إنسانية (الاعتبارات الأخلاقية والإنسانية)	
قيود تدخل الطرف الثالث	طبيعة وواقع التحالفات الدولية	السيادة، مصالح الدول الكبرى (سوء استخدام التدخل الإنساني) غياب إجماع دولي حول معايير إجازة التدخل	

Kanti Bajpai ، Human Security: Concept and Measurement ،Kroc Institute
Occasional Paper August 2000،p. p 40,48

يتضح من المخطط السابق أن هناك ترابطا كبيرا بين الأمن الفردي والأمن المجتمعي والأمن
الدولاتي، و هذا الترابط يتضح كثيرا في الدول التي تتكون مجتمعاتها من تعدديات اجتماعية
مختلفة، وتحظى بعض مكوناتها على أغلبية وإن كانت بسيطة، وقد ارتبط مفهوم الأمن الدولاتي

بأمن النظام السياسي ضد أي تهديد يطاله، أو أمن الأحزاب المسيطرة على النظام السياسي دون مراعات لأمن الجماعات الاجتماعية المختلفة أو تصوراتها وحاجتها للأمن، الامر الذي يجعل الأمن المجتمعي عرضة للاختراقات والتهديدات المستمرة، أو ربما فقدان ما يسمى بالأمن الوطني ودخوله بحالة من الضبابية وعدم الوضوح، أو فقدان ما يسمى باستراتيجية الأمن الوطني. التي تعرف باسم (المأزق الأمني المجتمعي) ^(٣١).

ولا شك أن المأزق الأمني المجتمعي سيقود إلى ما يعرف بظاهرة الدولة العاجزة أو الدولة الفاشلة مثل (الصومال، العراق، رواندا، أفغانستان، سيراليون)، التي توصف بانها محطة للنزاع بين المجموعات الإثنية، وفي خضم ذلك يختفي تحكم الدولة بإقليمها وتنتفي مظاهر سيطرة الحكومة واحتكارها لاستخدام القوة ووسائل القهر، والمهم في ذلك هو أن المجموعات المتناحرة تتبنى استراتيجية إشاعة الفوضى لتحقيق أهدافها، ليست للاستيلاء على السلطة؛ لأن ذلك ليس في حدود إمكاناتها؛ وانما لإشاعة الفوضى، باتباع أسلوب جديد للمواجهة باستخدام الميليشيات شبه العسكرية، العصابات الإجرامية وتوريطها في أعمال إجرامية محظورة دولياً ^(٣٢).

ويبدو أن ذلك كان من انعكاسات العولمة على السياسة الأمنية العالمية، إذ بدأت أركان الدولة الوطنية بوصفها فاعلا في العلاقات الدولية تهتز وتضطرب بنظر التحولات العميقة، التي صاحبت هذه الظاهرة (العولمة)، وفي مختلف الميادين الإقتصادية والسياسية والإعلامية، وغيرها؛

^(٣١) ويعريف Moller المأزق المجتمعي، الذي ينتج بحسب رأيه عن "غياب الأمن المجتمعي، بانه" إحساس المجموعة المعنية بأن هناك مساسا بمكونات هويتها كاللغة، والثقافة، والدين، والهوية والعادات، أو بأن تطورها لا يتم في ظروف مقبولة"

Bjorn Moller, "The Concept of Security: The Pros and Cons of Expansion and Contraction", a paper submitted to the 18th Conference, IPRA, Finland, 2000

ويضيف Buzan أن المأزق الأمني يتمحور حول الهوية، حول ما يمكن المجموعة من الإشارة إلى نفسها بضمير "نحن"، لكن مكمن التحدي هنا هو جانبها التطوري. فهي عملية تفاعلية مستمرة للتحكم في المطالب الملحة وإشباع حاجات معينة، حيث يلعب الإدراك والذاتية دورا مهما. غير أن هذا المسار التفاعلي قد يقود إلى مأزق أمني مجتمعي إذا أصبحت الهوية جوهرًا للصراع على المصالح وسندا للسعي من أجل الهيمنة أو سندا لبنية العلاقات القائمة مع المجموعات الأخرى. ويتضح ذلك في تغليب مظاهر "الأنا" على المظاهر التعاونية، وهذا بالالتجاء إلى المجموعات الإثنية كإطار للصراع من أجل البقاء، وكضمان وحيد للأفراد للحصول على الحماية في مناخ يسوده الخوف. ينظر بذلك:

Barry Buzan, "Rethinking Security after the Cold War", in Cooperation and Conflict (Vol. 32, n° 1, 1997), p 10

^(٣٢) Charles Hermann et al. eds. "Violent Conflict in the 21st Century: Causes, Instruments, Mitigation" (IL: American Academy of Arts and Sciences, 1999. p 11

وبسبب بروز فاعلين جدد^(٣٣) على المسرح الدولي، ينافسون الدول في تدبير وظائفها السياسية، التي عرفت التباساً شديداً؛ لذلك أدرجت الدراسات الأكاديمية للسياسة الدولية مواضيع جديدة في أجندة الباحثين على الصعيد العالمي، ومن بين أهم تلك المواضيع يذكر (Wetter) قضايا النزاعات الإثنية والبيئية، والإرهاب ومستقبل الدولة والهجرة...، فهي ستشكل محورا لنقاش نظري على طول السنين القادمة^(٣٤).

من بين النقاشات النظرية هو توسيع المجال النقدي ليشمل الدراسات الأمنية و ذلك من خلال إدراج عددا من المتغيرات التي عدلت من مركزية الدولة و منطقتها، كما حولت أيضا مركزية التهديدات و المخاطر من الطبيعة الصلبة (العسكرية و الاقتصادية) إلى اللينة (بيئية، ثقافية، عرقية، لغوية... الخ) مع الإقرار أيضا بتنامي دور الفواعل غير الدولية في حركات اللأمن و هذا ما أدى إلى توسيع مجال و منطقت الأمن ليشمل النظام الدولي، الدول... المجتمعات و الإنسان الذي أصبح وحدة أساسية في منظور الأمن الإنساني^(٣٥).

ويبدو أن الممازق الأمني المجتمعي يشكل أحد المواضيع الرئيسة التي ستحظى باهتمام الدارسين بوصفه مصدرا من مصادر تهديد الأمن الإقليمي والدولي، وشكل دافعا للتدخل الدولي الإنساني، فوجد له مبررا ومشروعية في القانون الدولي الإنساني، وذلك يفسر حقيقة ترابط الأمن بمستوياته الثلاثة (أمن الأفراد والجماعات، وأمن الدول، والأمن العالمي).

(٣٣) قد وصفهم جونوجيب أننا لا نملك حتى قاموسا تكفي مفرداتهل وصف القوى الجديدة (الفواعل الجدد) التي تحدث التحول الحالي في السياسة العالمية المعاصرة، نقلا عن بول كندي، الاستعداد للقرن الواحد والعشرين، ترجمة نظيرجاهل، الجزء الاول، دار الازمة الحديثة، لبنان، ١٩٩٨، ص ٣٨
ويمكن أن تدخل الجماعات الإرهابية والمليشيات، والأحزاب السياسية المسلحة، من ضمن الفواعل الجدد لما لهم من تأثير بالأمن المجتمعي وانعكاساته الإقليمية والدولية.

(٣٤) (Gustav A. Wetter, Economic Theories of Imperialism and War, New York, frederich. apraeger, 1963, pp. 148-151.

(٣٥) Kanti Bajpai: "Human Security: Concept and measurement", Kroc Institute Occasional Paper, 19, 2000 cf: www.nd.edu/Krocinst/ocpapers/op_19_1.pdf

الفصل الثاني:

نشأة وتطور القوات غير النظامية وانعكاساتها على الامن المجتمعي:

إنّ فهم خلفية نشأة القوات غير النظامية وتطورها أمر في غاية الأهمية ويشكل مدخلا مهما لفهم تداعيات القوات غير النظامية على الأمن المجتمعي الوطني والإقليمي والدولي، ومن أجل الولوج في هذا الموضوع لابد من دراسة النقاط الآتية:

المبحث الأول: خلفية تاريخية عن نشأة وتطور القوات غير النظامية:

لم تكن القوات غير النظامية حكراً على شعبا معينة أو من ابتكارات الأنظمة السياسية في دول عالم الجنوب؛ وإنما هي امتدادات تاريخية شهدتها الكثير من الدول، وإلقاء نظرة فاحصة عليها تفهم من خلالها مسيرت تطور هذه القوات.

وتجدر الإشارة الى ان القوات غير النظامية كانت هي الأسبق في التأسيس من القوات النظامية؛ لأن الحاجة إلى الأمن دفع المجموعات الاجتماعية لتنظيم نفسها من أجل توفير الحماية والأمن، وكل الحروب كانت تدار عن طريق حشد القادرين على حمل السلاح جميعا، فكل رجال القبيلة كانوا مكلفين بالحماية، وحتى بعد تأسيس الامبروطوريات كانت الحروب تدار عن طريق إعلان النفير العام لكل من يستطيع حمل السلاح بغض النظر عن مهنته وعمله في خارج الحرب، ثم سرعان ما تحولت هذه التنظيمات إلى قوات نظامية، وبقي هذا التداخل بين الطرفين بارزا وواضحا على مر العصور.

من جانب آخر حتى بعد تأسيس القوات النظامية فإن تعرض الجيوش إلى الخسارة والهزيمة في الحروب كانت مدخلا مهما في اللجوء إلى القوات غير النظامية، في محاولة لإعادة تنظيم نفسها، وإعادة هيبته ومكانتها، وفي حالة فشلها في ذلك فإن القوات النظامية سرعات ما تتحول إلى قوات مليشيات، أو قوات شعبية تمارس دور القوات غير النظامية.

ويبدو أن تعرض الدول إلى الاحتلال والغزو يعد العامل الأبرز في ظهور القوات غير النظامية، لأنها لا تستطيع الدول المحتلة من تشكيل قوات نظامية فتلجأ إلى تشكيل مجموعات تعتمد حروب العصابات لمواجهة القوات المحتلة، بل إن الكثير من الجيوش كانت انبثاقا من هذه القوات الشعبية، ومارست دورا مهما في تحقيق الاستقلال لبلدانها.

وبغض النظر عن هذه التبريرات والتنظيرات لنشأة القوات غير النظامية فإن التمييز الواضح بين الطرفين بدأت ملامحه مع تقسيم العمل، والتركيز على التخصص وتشكيل المؤسسات، وأرجع المفكر عزمي بشارة ذلك إلى الجيش الانكشاري بقوله " وربما كان الجيش النظامي الأول في التاريخ هو الجيش الانكشاري العثماني. وليس صدفة أنه بُني من أسرى وصبية مخطوفين، منتزعين من قراهم وعائلاتهم في الواقع. وأسكنوا في معسكرات خاصة خضعوا فيها لتدريب

رياضي وعسكري، و تثقيف على الولاء للسلطان، ودرّب بعضهم للعمل في ديوان السلطان، ومرافقه المختلفة... يمكن اعتباره أول جيش مدرب محترف ومنظم في وريا^(٣٦).
على الرغم من مصداقية هذا القول وتوافقه مع الجيوش الحديثة، بيد أن ذلك لا يعني أن تجربة الانكشاريين هي التجربة الوحيدة فقد سبق تجربة الانكشاريين تنظيرات مماثلة منذ دولة المدن اليونانية، وما نظر له أفلاطون في جمهوريته^(٣٧)، وكذلك ما أكده ماركس و لينين مؤسس النظرية الشيوعية العلمية، فقد أوضح الأهمية الكبرى لتنظيم الطبقة العاملة وتدريبها على حمل السلاح بالنسبة لقضية انتصار الثورة الاشتراكية وتدعيم النظام الاجتماعي الجديد... فوضعا فكرة أساس الدفاع المسلح عن المكتسبات الاشتراكية، وأطلق لينين شعار الدفاع عن الوطن الاشتراكي بوصفه محورا للبرنامج العسكري للبرولتاريا^(٣٨)، وذكر إنجلز ذلك بقوله "إذا ما انتصرت الاشتراكية في البلدان الرأسمالية الرئيسية في وقت واحد فإنه من الممكن في هذه الحالة تسريح الجيوش النظامية الدائمة وإقامة مليشيا شعبية بدلا عنها"^(٣٩).
وفسر إنجلز ذلك بقوله " في المجتمع الشيوعي لن يفكر أحد في الاحتفاظ بالجيوش الدائمة، للأسباب الآتية: ^(٤٠).

أ- لأنه لن تكون هناك حاجة لاستخدامها للحفاظ على النظام الداخلي.

ب- ولأن حروب الغزولاي يمكن أن توجد في ظل المجتمع الشيوعي.

ت- و لن تكون هناك حاجة للاحتفاظ بجيش دائم لأغراض الدفاع.

و لم يخف لينين توجهاته بتأسيس ميليشيا برولتارية ذات ضباط منتخبين من صفوفها ونادى بالغاء المحاكم العسكرية، مع الاهتمام بتدريب البرولتارية تدريبا عسكريا و بإعداد كوادر عسكرية، ومن أجل الإطاحة بالجهاز العسكري القديم أكد إنجلز على طريقين وهما: ^(٤١).

- تسليح العمال وتشكيل الميليشيا البرولتارية و فرق الحرس الأحمر.

- العمل على بث الروح الثورية في صفوف الجيش والبحرية وكسب الجنود والبحارة إلى صفوف البرولتارية.

وأكد بأن الحرس الأحمر هو الشكل المثالي لميليشيا البرولتارية وتكون فرق الحرس الأحمر من أكثر العناصر الممثلة للطبقة العاملة وعيا وتشكل في كل المراكز الصناعية الهامة.

(٣٦) عزمي بشارة، المصدر سبق ذكره

(٣٧) أفلاطون، المصدر سبق ذكره، ص ١٠٩

(٣٨) لينين، لينين و بناء الجيش، ترجمة رفعت سعيد، بلا، ص ٧

(٣٩) المصدر نفسه، ص ٢٣

(٤٠) المصدر نفسه

(٤١) المصدر نفسه ٢٩

وشكل الحرس الأحمر الذي بلغ تعداداه ٢٠٠٠٠٠ في أكتوبر ١٩١٧، وعد القوة الضاربة الأساسية لثورة أكتوبر الاشتراكية^(٤٢).

وعرف العالم العديد من التجارب في تشكيل الميليشيات الوطنية^(٤٣)، وكان لها دور قيادي في الثورات الليبرالية في أوروبا وأمريكا. ويجسد هذا النوع من الميليشيات في أمريكا القاعدة التنظيمية للمجموعة المشاركة من المدنيين المسلحين مع القدرة على الإشراف على السلطات ومقاومة طلباتها في حال إذا عدت غير شرعية، ويشكل هذا المشروع جنبا إلى جنب مع الجيش الوطني المجسم الاختياري لجميع الهيئات العامة واللامركزية الإقليمية، وكما يرى (توماس جيفرسون) الناطق الرسمي لهذه المجموعة من المفاهيم، "أن امتلاك الحكومة وتحكمها في الجيش الرسمي يعد وسيلة للاستبداد، في حين أن وجود الميليشيات المسلحة المدنية يُجبر الحكومة على أخذ الإرادة الشعبية بعين الاعتبار"^(٤٤).

ويبدو أن هذا القول فيه مصداقية في المجتمعات المتقدمة التي تكون فيها الميليشيات قريبة إلى التنظيمات الاجتماعية منها إلى التنظيمات الدولية، بينما يجانب الصواب في الدول المتخلفة التي تتحالف فيه الجيوش الرسمية مع الميليشيات المسلحة وتكونا وسيلتين بيد الحكومة لممارسة الطغيان والاستبداد ضد معارضيهما وحتى ضد المجتمع بعمومه.

ولقد عاد مصطلح الميليشيات المدنية للظهور متكيفاً مع الظروف الحالية، على شكل حشد للمجموعات المسلحة مثل: السماح للمواطنين بحمل السلاح في ظل حماية الدستور في الولايات المتحدة الأمريكية، ميليشيات العمال في الثورات الاشتراكية، الميليشيات الحزبية في أوروبا في عقد ١٩٣٠ والمجموعات المسلحة في أمريكا اللاتينية، ولجان الدفاع عن الثورة الكوبية أو الدورات المحلية ضد الإهمال التي حصلت في أوروبا وأمريكا في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٨٠-٢٠٠٠^(٤٥).

يتضح ممّا تقدم أن القوات غير النظامية وتسمياتها المتعددة، هي نتاج الفكر الاجتماعي العالمي، وهي ليست حكراً على مجتمع معين أو شعب بعينه، فشهد العالم تجارب عدة منها ما مارس دوراً فاعلاً وحيوياً في حماية بلاده من المخاطر والتهديدات الداخلية والخارجية، ومنها ما دون ذلك، ويبقى لكل بلد تجربته الخاصة بذلك.

^(٤٢) المصدر نفسه، ص ٣٠

^(٤٣) هي منظمة من المدنيين تم تسليحها بعيداً عن الجيش أو الشرطة السياسية، مشابهة إلى حد ما للحرس الوطني والحرس المدني،

^(٤٤) ينظر في ذلك الميليشيا الوطنية في <https://ar.wikipedia.org/wiki/>

^(٤٥) المصدر نفسه

المبحث الثاني: انعكاسات القوات غير النظامية على الامن المجتمعي

للقوات العسكرية سواء كانت نظامية او غير نظامية انعكاسات عدة على الامن المجتمعي، وفي مختلف دول العالم سواء كانت متقدمة ام دون ذلك، بيد ان انعكاسات القوات غير النظامية تكون اكثر وطأة على الامن المجتمعي من القوات النظامية لاسيما في المجتمعات ذات التعددية الاجتماعية والعرقية، لاسيما وان العصر الحديث شهد جدلا واسعا حول القوات غير النظامية، من حيث الضرورة والجدوى /وانقسم الراي حول ذلك على اتجاهين: يؤكد احدهما على الدور الايجابي بينما يركز الثاني على الدور السلبي، وهنا تبرز الحاجة الى تفحص كلا الاتجاهين وكما يأتي:

اولا: الانعكاسات الايجابية للقوات غير النظامية على الامن المجتمعي:

تسوق الانظمة السياسية الداعمة او المشكلة للقوات غير النظامية العديد من المبررات والحجج لمشروعية هذه القوات، البعض منها يحمل جانب من الصواب والبعض الاخر دون ذلك، ولعل من ابرز الحجج التي تقدمها هذه الانظمة هي الانعكاسات الايجابية لدور هذه القوات، اذ تساهم هذه القوات في حماية المكتسبات والحفاظ على الوحدة الوطنية، وهو ما ذهب اليه راي واسع في الولايات المتحدة الامريكية، اذ اكد على أنها ضرورة لأمن الدولة وهذا ما ذهب اليه نص التعديل الثاني لنص الدستور الأمريكي إذ يقول "لما كانت المليشيا حسنة التنظيم ضرورية لأمن الدولة الحرة، فعليه لا يجوز مصادرة حق الناس في اقتناء السلاح وحمله"^(٤٦).

ويبدو أن هذه الفكرة يدور حولها نقاش ساخن اليوم بين من يعارضون حرية امتلاك الأسلحة ومن يدعون إليها. وانقسم الأمريكيون في تفسير هذا الحق على مذهبين وهما:^(٤٧)

أحدهما: مذهب التفسير الجماعي، الذي قصر الحق في حمل السلاح على الولايات المكونة للاتحاد الأمريكي، وإليهم ينتمي الليبراليون الديمقراطيون بصورة عامة. فقالوا إن الآباء المؤسسين أرادوا أن تتمتع بهذا الحق الولايات المكونة لأمريكا الفدرالية حتى لا تطغى عليهم بجيشها المحترف.

الأخر: مذهب التفسير الفردي، الذي يرى أن من حق المواطن حيازة السلاح وحمله بإطلاق. و إلى هؤلاء ينتسب الجمهوريون الذين يرون في كل تشريع يضييق على هذا الحق لضرورة ما خرقاً للدستور.

وفي خضم هذا الجدل عوضت ميليشيات الدولة بحرس وطني سنة ١٩١٦، بيد أن ذلك لم يحسم الأمر فبرز الاهتمام من جديد في التسعينيات وفي القرن العشرين بميليشيات المواطنين

^(٤٦) ثقافة السلاح الامريكية والتعديل الثاني للدستور متاح على الموقع الاتي: <http://www.alrakoba.net/articles action-show-id-68648.htm>

^(٤٧) المصدر نفسه

وشكلت العديد من الولايات تنظيما من هذه التنظيمات، ويسيطر على بعض هذه التنظيمات وطينيون من اليمين ومؤمنون بنظريات المؤامرة حيث يرون أن الحكومة أصبحت مستبدة؛ ولذا وجب اتخاذ إجراءات لحماية أنفسهم قبل فوات الأوان^(٤٨).

ولا يقتصر الامر على الفكر الليبرالي الامريكى واما حتى الفكر الاشتراكية العلمية، فعندما انتصرت ثورة اكتوبر في روسيا كتب لينين " اصبح واجب الدفاع عن منجزات الاشتراكية واجبا عمليا مباشرا، لقد وجهت البرولتاريا التي حققت انتصارها في بلد واحد بالمعتدين الامبرياليين والثورة المضادة في الداخل وكان حتما عليها ان تؤسس منظماتها العسكرية الخاصة بها والقادرة على الدفاع عن مكتسبات الاشتراكية وعن مصالح الشعب العامل في بلدها وعن مصالح الثورة العالمية"^(٤٩).

واشترطا ماركس وانجلز للمليشيا البرولتارية أن تكون ذات تكوين برولتاري، ومعظم الضباط نابعين من صفوف البرولتارية ويفسرون ذلك بحجة أن حماة المكاسب الاشتراكية سوف يظهرون حتما صلابة لا مثيل لها وبطولة جماعية، وذلك طالما يطلب منهم فقط الإسهام في حروب تحرير عادلة^(٥٠).

وهو ما ذهبت اليه كل تشكيلات القوات غير النظامية في دول العالم الاخرى لاسيما في دول العالم الثالث ومنها العراق، فقد جاءت تجارب القوات غير النظامية من اجل حماية مكتسبات الثورة المتمثلة في النظام الجديد من (المقاومة الشعبية في عهد عبد الكريم قاسم الى الحشد الشعبي في العهد الجديد).

وكذلك ما جرى في ايران بعد نجاح الثورة الايرانية عام ١٩٧٩، إذ تم تأسيس قوات التعبئة الشعبية شبه العسكرية المعروفة بـ "الباسيج" (أي "المتطوعون") نهاية عام ١٩٧٩، إذ دعا قائد الثورة آية الله الخميني إلى إنشاء "جيش من عشرين مليون رجل" لحماية الثورة ونظامها السياسي والديني، فتأسست هذه المنظمة الأمنية من مؤيديه المخلصين. ويشير باحثون إلى أن قوات الباسيج ليست سوى نسخة مطورة من الحزب الذي أسسه شاه إيران محمد رضا بهلوي وسماه "راستاخيز" (يعني البعث أو النهضة)، وأراده قاعدة شعبية مكيئة لحماية نظم حكمه والتغلغل في مفاصل المجتمع. لكن الخميني قام بالعمل الذي حاوله الشاه بطريقة أكثر ذكاء، إذ ما ميز قوات الباسيج هو أنها جاءت مرتبطة ارتباطا عضويا بجسم الجيش الإيراني الذي تألف من الحرس الثوري الإيراني وكتائب الحرس الثوري الإسلامية، وهي جميعها من الكوادر المدربة

^(٤٨) /القوات_البرية_للولايات_المتحدة <http://ar.wikipedia.org/wiki>

^(٤٩) لينين، لينين وبناء الجيش ترجمة رفعت سعد، بلا ص ١١

^(٥٠) المصدر نفسه، ص ٢٣

قتاليا وعسكرياً^(٥١).

ونظراً لنجاح المليشيات في تحقيق مهامها قام البرلمان الإيراني بتوفيق وضعها القانوني؛ حيث شرع لها وضع في القانون بوصفها قطاع من قطاعات الشرطة، ففي ٣ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩٢ صدر القانون بوصف "الباسيج" قطاع شرطي لقمع الانتفاضات الحضرية ذات الخلفية الاقتصادية.

فيما لا يعرف بالتحديد عدد معين لمليشيات الباسيج؛ حيث إنها تقوم على التطوع الشعبي لمؤيدي نظام الخميني في قطاعات الشعب الإيراني ومؤسساته المختلفة، مثل المدار والمكاتب الحكومية والمؤسسات التعليمية، مما يجعل تحديد عدد لها أمر في غاية الصعوبة. بيد أنه -وبحسب بعض التقارير- يصل عدد كتائب الباسيج إلى ٢٥٠٠ كتيبة، تضم كل منها من ٣٠٠ إلى ٣٥٠ عضواً مسلحاً^(٥٢).

ولا يقتصر الأمر على العراق وإيران، فإن الأمر يبدو بالنسبة للانظمة الرئاسية (العسكرية اصلاً، تمكنت من تكوين مليشياتها الخاصة تحت مسميات الحرس الجمهوري او الوطني او القوات الخاصة وربطها بشبكة من العلاقات العائلية او القبلية ومنحها صلاحيات واسعة لحماية النظام مما جعلها عنصراً موازنة مع الجيش الرسمي الذي تمسكه بقوة عبر المغريات والمناقلات المفاجئة او الترقيات والاقالات وحتى التصفيات، اما الانظمة الملكية التقليدية فقد مارست سياسة موازية لمثلثاتها في تكوين الحرس الوطني او الاميري واخضعته لشبكة الولاءات العائلية والقبلية وجعلته منافساً طبيعياً للجيش وكانت اكثر سخاء عليه من الجيش^(٥٣).

وبغض النظر عن هذه المبررات الايديولوجية والمصلحية التي تسوقها الانظمة السياسية على تشكيلها للقوات غير النظامية فإن التجارب العالمية قد اثبتت ان بعض هذه القوات قد مارست دوراً ايجاباً على الامن المجتمعي؛ لاسيما في اوقات الازمات والحروب، وكما يأتي:

١- عندما تتعرض الشعوب الى حقبة احتلال من دولة اخرى فانها تكون بامس الحاجة الى قوات عسكرية، اما لحماية المواطنين من جيش الاحتلال، او للقيام بمهمة تحرير هذه الشعوب من الاحتلال الاجني، وقد اثبتت التجربة العالمية ان شعوب كثيرة استطاعت تشكيل قوات شعبية او غير رسمية مارسة مهمة الدفاع عنها وحتى تحرير بلدانها من الاحتلال الاجني، ولعل

(٥١) مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، وحدة الدراسات الإيرانية لباسيج...إحدى القوى الضاربة داخل النظام الإيراني، متاح على الرابط الآتي:

<http://rawabetcenter.com/archives/36251>

(٥٢) قوات الباسيج متاح على الرابط

<http://www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=62995>

(٥٣) منذر سليمان، الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي ٢٤/مارس ٢٠١٠ متاح على الرابط

<https://goo.gl/efW8Ef> ohothe.blogspot.com/2010/03/blog-post_918.htm

من ابرز الامثلة هي المقاومة الشعبية الفرنسية ضد الاحتلال الالماني، وكذلك المليشيات الامريكية التي قادت حرب التحرير من الاستعمار الانكليزي، فضلا عن المقاومة الشعبية لحركات التحرر في دول مختلف عربية منها واجنبية لعل من ابرزها الجزائر وفلسطين وغيرها من البلدان التي تعرضت للاحتلال

٢- ان تشكيل هذه القوات وبغض النظر عن الاسباب فان جدوها ينطلق من ثقة المجتمع بها، فالمواطن يشعر بالامن والاستقرار عندما تكون هناك قوات من ابناء المناطق تتولى مهمة حمايتها، فتتفاعل معها ايجابا، وتكون هذه الوحدات وان كانت غير نظامية مصدرا من مصادر الدمج الاجتماعي حتى في المجتمعات ذات التعددية الاجتماعية، ولعل الوحدات التي شكلتها الحركة الصهيونية خير دليل عندما قامت بتشكيل حركات مسلحة مثل الارغون وغيرها استطاعت من خلالها توحيد المجموعات الاجتماعية القادمة الى اسرائيل من قوميات وبلدان عدة مختلفة ثقافيا واجتماعيا.

٣- عندما تمر البلاد بازمة اقتصادية او سياسية او غيرها من الازمات فان الشعوب تتفاعل ايجابا مع القوات المشكلة وفي اغلبها قوات غير نظامية من اجل المساعدة في حل الازمة او انقاذ البلاد من محنته، وتتناسى هذه الشعوب اغلب خلافاتها ومصالحها الذاتية من اجل هدف اسمى واعم، وتتوحد هذه الشعوب بكل قومياتها واديانها وطوائفها من اجل الخروج من الازمة، وترضى في احيان كثير بتجاوزات القوات غير النظامية من اجل الهدف الاكبر، وهو ما حدث في العراق من اجل التخلص من التنظيم الارهابي داعش

٤- بالاضافة الى قواسم المصلحة العامة فان هناك مصالح اخرى خاصة، فالانظمة السياسية لاسيما التي جاءت بعد الثورات او الانقلابات العسكرية فانها تعيش مرحلة انتقالية يسودها الشعور بعدم الثقة والاطمانات من استقرار نظامهم الجديد في الحكم فتلجأ الى تشكيل قوات غير نظامية تساهم في حماية مكتسبات الشعب وهي في حقيقة الامر تساهم في توطيد الامن من اجل استقرار النظام السياسي الجديد.

يتضح مما تقدم ان القوات غير النظامية تساهم بصورة او اخرى في تحقيق الامن المجتمعي، على اقل تقدير في اوقات الازمات والحروب والكوارث، ويبقى استمرار انعكاساتها الايجابية برهن تعامل هذه القوات مع المكونات الاجتماعية لاسيما بعد زوال دواعي وجودها

ثانيا: الانعكاسات السلبية للقوات غير النظامية على الامن المجتمعي

بمقابل الاراء والافكار التي تذهب في اتجاه الدفاع عن الدور الايجابي للقوات غير النظامية في تحقيق الامن المجتمعي، يبرز اتجاهها اخر مناقض لذلك ويرى ان هناك دواعي وانعكاسات سلبية لوجود القوات غير النظامية على الامن المجتمعي وفي مقدمة هذه الدواعي ان هذه القوات سوف تساهم بتقسيم المجتمع وازعاف لحمته الاجتماعية؛ لاسيما في المجتمعات ذات التعددية الاجتماعية، وقد ظهر في الولايات المتحدة الامريكية رثيا يقول بان القوات غير

النظامية- مؤثر سلبيًا في وحدة البلاد ويزيد من الخلاف والانقسام^(٥٤). ويرر اصحاب هذ الراي بان للامن القومي جوانب اجتماعية تعكس العلاقة الوطيدة بينهما، وهذا يتطلب من الدولة تعبئة القوى الاجتماعية باختلاف مراكزها في المجتمع من أجل المشاركة في مواجهة جماعية لتحديات الأمن القومي، فهذه الأخيرة لم تعد مرتبطة بالسياسة الفوقية للقيادة أو معزولة عن المؤثرات الاجتماعية، التي أصبحت وثيقة الصلة بالأمن القومي؛ نتيجة تعقيدات الحياة المعاصرة^(٥٥)، وهو ما لا يتوافر في القوات النظامية المرتبطة بالقييدة السياسية او بجزء من المكونات الاجتماعية.

من جانب اخر فان القوات غير النظامية قد تمارس تأثيرا سلبيًا على القوات الرسمية (النظامية)، لاسيما عندما تحضى الاولى بدعم القيادة السياسية على حساب الثانية، من حيث الاعداد والتجهيز والامتيازات الممنوحة لها، الامر الذي يجعل هذه القوات متميزة لاعتقاد النظام السياسي بإمكانية الاعتماد عليها لتنفيذ توجهاته واهدافه، الامر الذي ينعكس سلبيًا على وحدة المؤسسة الأمنية في البلاد؛ لاسيما فيما يتعلق بالفكر والسوق العسكريين، اذ ان اغلب القوات غير النظامية لم تات من منابع عسكرية؛ وانما من مشارب متعددة غير محكومة بنسق عسكري معين سواء على مستوى القيادة ام الجنود، الامر الذي يفسر بزوغ فكر عسكري هجين بسبب تداخل المعطيات العسكرية مع المعطيات الايديولوجية والحزبية التي جاءت بها هذه القوات.

ولا يفتصر الامر على قضايا السوق العسكري فحسب؛ وانما ينعكس على الضبط في المنظومة العسكرية، فليس هناك امكانية لضبط هذه الوحدات العسكرية وذلك لتعدد المرجعيات فيها، اذ ان اغلب هذه القوات لاسيما في الدول ذات التعددية الاجتماعية قد جاءت بناء على مرجعيات ايديولوجية ام حزبية وهنا تتعدد القيادات وربما تتداخل مع بعض مما يضعف من وحدة وقدرة المؤسسة في ضبط افرادها وتوجيهها. اذ ان بعض القوات ترتبط اوامرًا بحزب معينة داخل الدولة او بمرجعيات دينية خارج الدولة، ومن ثم فانها لا تنصاع الا لهذه القيادات الامر الذي يصعب من ضبطها والسيطرة عليها.

وتبقى الاشكالية الرئيسية في القوات غير النظامية، انها تعاني من اشكالية ازمة الثقة مع المكونات الاجتماعية المتعددة على العكس من القوات النظامية، التي تشهد تمثيلا لكل مكوناتها فوجود هذه القوات يشعر المكونات الاخرى بعدم الاطمئنان، الامر الذي ينعكس سلبيًا على الامن المجتمعي، الذي يعبر عن موقف مرادف للبقاء الهوياتي، فهو قدرة المجتمع على الاستمرار في

(٥٤) -ثقافة السلاح الامريكي مصدر سبق ذكره

(٥٥) خير الدين العايب، الأمن في حدود البحر الأبيض المتوسط في ظل التحولات الدولية الجديدة، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، معهد العلوم السياسية، 1995، ص ٨

الظروف المتغيرة والتهديدات المحتملة او الفعلية، وحماية كيان الدولة من الانقسامات الاثنية والطائفية وغيرها بفعل ازمة الهوية، وفي غياب الامن الاجتماعي يحصل ما يسميه بوزان المازق الامني المجتمعي، والذي يرتبط بدوره بقدرلة المجموعة على الاستمرار مع المحافظة على خصوصيتها دون المساس بمكونات هويتها مثل اللغة والثقافة، وما يمكن للمجموعة من الاشارة الى نفسها بضمير نحن مثل (الاكرد في تركيا والاشوريين والتركمان في العراق والطوارق في مالي والمغرب والتوتسي في بروندي، فالتفاعل بين مختلف المجموعات الاثنية يؤدي الى اعادة صياغة لمفهوم الهوية بشكل يضي الطابع الامني على العلاقات مع الاخر^(٥٦).

وما يزيد الامر تعقيدا ان تعدد وتنوع القوات غير النظامية في المجتمعات التعددية، سيزيد من السلوك النزاعي والتصعيد الاثني للجماعات والتنظيمات الداخلية بسبب اختلاف التفسيرات السياسية والثقافية والقيمية، لاسيما وان هذه القوات تنشط وتتوسع نتيجة تفكك القيم المركزية للدولة، وبروز ما يعرف بالدولة الفاشلة مثل (العراق وسوريا وليبيا)، فعندما تفشل الدولة في ان تكون بمثابة اطار القرابة والانتماء الواسع والتحكم في التفاعل بين مختلف المجموعات الاثنية التي تشترك في الاقليم نفسه، تحس المجموعات بعدم الامان وتتصاعد المعضلة الامنية المجتمعية، الامر الذي يزيد من السلوك النزاعي بين المجموعات الاجتماعية ليمتد الى نزعة صفرية يسعى من خلالها كل طرف بازالة الطرف الاخر عبر التصفية الاثنية كما حدث في العديد من دول افريقية والعربية^(٥٧).

ولعل من ابرز الانعكاسات السلبية للقوات غير النظامية على الامن المجتمعي يتجسد في السمعة والمكانة والتجربة التي مارست فيها هذه القوات المسالة الامنية، فبعض الدول مارست القوات غير النظامية دور مهما في الامن المجتمعي بيد ان هناك دول لاسيما ذات التعددية الاجتماعية فان مكوناتها عانت من تجارب سيئة للقوات غير النظامية مثل في (رواندا، ومينمار، والعراق ولبنان) وقد مارست هذه القوات انتهاكات عديدة لحقوق الانسان، الامر الذي يتك هاجسا في المخيلة الاجتماعية للمكونات الاجتماعية من اي تجربة لانشاء قوات غير نظامية وتعيد لذاكرة الاجيال صورة التجارب السابقة^(٥٨).

^(٥٦) بوعلام بوزريق، المازق الأمني المجتمعي وهو اجس التفكك، متاح على الرابط الاتي

<https://www.noonpost.org/content/19878>

^(٥٧) المصدر نفسه وعندما تفقد الدولة السيطرة وإستباب الأمن في الداخل تتوجه السلطات الحاكمة إلى حل الأزمات الداخلية بتشكيل قوات جانبية غير المؤسسية مثل الجماعات المسلحة لإستخدامها بوجه النزعات القومية او المذهبية... الخ، وكل ذلك للحفاظ على النظام، وتسمى هذه النظرية بنظرية أمن النظام (Regime security)، ينظر:

Alan Collins, contemporary security studies, oxford university press p, 174-

^(٥٨) مثل تجربة الحرس القومي في العراق ١٩٦٣ او الجيش الشعبي في الثمانينيات وغيرها من التجارب

ان استراتيجية الامن المجتمعي، تضع التمكين ضمن أولوياتها وترتكز على وجود الثقة الكافية لدى أكبر مجموعة ممكنة من الافراد في مستقبلها، الثقة الكاملة توفير حماية الافراد وإزالة العقبات كافة، التي تقف عائقا أمام عملية التمكين سواء كانت قانونية، سياسية، اجتماعية، أو حتى تلك المتعلقة بالعادات والتقاليد والاعراف المتبعة، أو غيرها من السلوكيات النمطية التي تضع الفئات المهمشة أو الأقل حظا في مراتب أدنى^(٥٩).

وتجدر الاشارة ان القوى غير النظامية المسلحة عادة، تكون في خدمة عقيدة أو طبقة أو قضية أو حزب، ومن ثم فان هذه القوات لن تكون عنصر توحيد وجمع بين المكونات الاجتماعية بين البلد ولن تمارس دورا ايجابيا في تحقيق الامن المجتمعي الذي يقتضي ان يشعر الجميع بالامان ولا يقتصر الامر على فئة او حزب او طائفة معينة.

ولا يقتصر تأثير القوات غير النظامية على الامن المجتمعي في بلد معين وانما يمتد الامر الى دول الجوار التي ترتبط مجتمعاتها بروابط اجتماعية ودينية وعرفية، فقد يمتد نشاط هذه القوات الى دول اخرى بحجج وذرائع عدة مثل حملية المقدسات او حماية العرق، كما يحدث لقتال حزب الله اللبناني في سوريا والعراق، او قتال بعض المليشيات العراقية في سوريا، او تدخل قوات الجرس الثوري الايراني في اليمن وبعض دول الخليج العربي.

(٥٩) خديجة عرفة: «الامن الإنساني المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، ١٩٨٩، ص ١١

الخاتمة

من خلال ما تقدم يمكن ان نخلص الى النتائج الآتية:

- ١- ان القوات غير النظامية وبغض النظر عن تسمياتها المتعدد (مليشيا - حرس خاص- حرس ثوري الخ) في دول العالم تشكل رديف مؤقت لمساندة القوات النظامية في حالات الطوارئ والازمات وان وجودها مرتبط بهذه الظروف الا في بعض الدول الفاشلة التي تكون اداة من اجل حماية النظام السياسي.
- ٢- ان للامن جوانب اجتماعية تحاول الدول كافة مراعاتها في بناء استراتيجيتها الامنية وقد تزداد اهميتها في الدول ذات التعدد الاجتماعي، التي تحتاج الى مساندة ودعم المكونات الاجتماعية كافة والا فان الدول ستعرض الى ما يعرف بالمازق الامني الذي سينعكس على كل المؤسسات في الدولة
- ٣- ان بناء استراتيجية للامن المجتمعي يحتاج الى سياسة التمكين القائمة على بناء جسور ثقة بين كافة المكونات الاجتماعية مع بعضها ومع المؤسسات الامنية التي تتولى توفير الحماية والامان في المجتمع.
- ٤- على الرغم من بعض ايجابيات القوات النظامية في حماية الامن المجتمعي فان دورها السلبي اكبر واكثر تأثيرا لاسيما في الدول ذات التعددية الاجتماعية، التي تكون فيها القوات غير النظامية مرتبطة اما باجزاب سياسية معينة او بمرجعيات دينية وعرقية، الامر الذي يعرض وحدة البلاد الى التفكك والانحيار
- ٥- ان تجارب القوات غير النظامية في مختلف دول العالم تجارب غير محمودة، لاسيما في توفير مستلزمات الامن المجتمعي في المجتمعات ذات التعددية الاجتماعية، التي تعاني مجتمعاتها من المازق الامني المجتمعي
- ٦- ان استراتيجية الامن المجتمعي يجب ان تعتمد على القوات النظامية التي تكون اكثر ضبطا من القوات غير النظامية، وتجضى بثقة المكونات الاجتماعية، لذا لا بد من دمج هذه القوات في المؤسسة العسكرية بعد انتفاء ضرورة وجود هذه القوات.

قائمة المصادر

اولا: القران الكريم

ثانيا: الكتب العربية

- ١- اوين السون، المقاتلون غير النظاميين، في كتاب جرائم الحرب، ترجمة غازي مسعود، ط٢، داود، كتاب، عمان، ٢٠٠٧
- ٢- أفلاطون، كتاب الجمهورية، ترجمة حنا خباز، مكتبة النهضة، بغداد، ١٩٨٣
- ٣- روبرت مكنمارا، جوهر الأمن، ترجمة: يوسف شاهين، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1970
- ٤- خديجة عرفة: «الامن الإنساني المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، ١٩٨٩
- ٣- عبد المنعم المشاط، الأمن القومي، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٨
- ٥- لورنس كورب، الخليج العربي وإستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، ٢٠٠٦
- ٦- لينين، لينين وبناء الجيش، ترجمة رفعت سعيد، بلا
- ٧- هنري كيسنجر، العقيدة العسكرية الأمريكية ودبلوماسية الولايات المتحدة، ترجمة حازم طالب مشتاق، الدار العربية، بغداد، ١٩٨٧
- ٨- مصطفى عليوي، مفهوم الأمن فترة الحرب الباردة في: هدى ميتكس والسيد صدقي عابدين (محرران)، قضايا الأمن في آسيا، مركز الدراسات الآسيوية، القاهرة ٢٠٠٤

ثالثا: البحوث

- ١- عزمي بشارة، علاقة الجيش بالسياسة، المركز العربي للدراسات والبحوث، قطر ٢٠١٦
- ٢- عبد الله الشريف، دور مؤسسة الحرس الثوري في النظام السياسي الإيراني ١٩٧٩-٢٠١٠، دار الفكر، بلا

رابعا: الرسائل

- خير الدين العايب، الأمن في حدود البحر الأبيض المتوسط في ظل التحولات الدولية الجديدة، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، معهد العلوم السياسية، ١٩٩٥

ثالثا: الانترنت

- ١- منذر سلمان، الجيش والسياسة والسلطة في لوطن العربي، متاح على الرابط:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=17576
- ٢- بوعلام بوزريق، المأزق الأمني المجتمعي وهواجس التفكك، متاح على الرابط الاتي

<https://www.noonpost.org/content/19878>

٣- ميليشيا، على الموقع: <https://ar.wikipedia.org/wiki=->

٤- (لقوات غير النظامية، على الموقع: <https://ar.wikipedia.org/wiki>

٤- قوات الباسيج متاح على الرابط

<http://www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=62995>

٥- مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، وحدة الدراسات الإيرانية لباسيج...إحدى

القوى الضاربة داخل النظام الإيراني، متاح على الرابط الآتي:

<http://rawabetcenter.com/archives/36251>

٦- خديجة عرفة، مفهوم وفضايا الأمن الإنساني وتحديات الإصلاح في القرن الحادي والعشرين

<http://www.emasc.com/content.asp?ContentId=2630>

المراجع الانكليزية

1-Alan Collins, contemporary security studies,oxford university press p,

2-Bjorn Moller, "The Concept of Security: The Pros and Cons of Expansion and Contraction", a paper submitted to the 18th Conference, IPRA, Finland, 2000

3-Barry Buzan, "Rethinking Security after the Cold War", in Cooperation and Conflict (Vol. 32, n° 1, 1997

4- Barry Buzan, People, States and Fear, London, Harvester Wheatsheaf, 1983, Charles Hermann et al. eds. "Violent Conflict in the 21st Century: Causes, Instruments, Mitigation" (IL: American Academy of Arts and Sciences, 1999

5- Charles Hermann et al. eds. "Violent Conflict in the 21st

6- Kanti Bajpai , Human Security: Concept and Measurement ,Kroc Institute Occasional Paper August 2000.p. p 40.48Bjorn Moller, "The Concept of Security: The Pros and Cons of Expansion and Contraction", a paper submitted to the 18th Conference, IPRA, Finland, 2000

7- Kanti Bajpai: "Human Security: Concept and measurement", Kroc Institute Occasional Paper, 19, 2000

8-Gustav A. Wetter, Economic Theories of Imperialism and War, New York, frederich. apraeger, 1963

الملخص

پوخته

Abstract